بيمينه كما لو تنازعا في امتعة الدار **فصل** في زكاة الفطر ويقال صدقة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال ايضا زكاة الفطرة بكسر الفاء والتاء في آخرها كانها من الفطرة التي هي الخلقة المراد بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال وكيع ابن الجراح زكوة لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصا الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلوة والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين **ويجب زكاة الفطر بثلاثة شرائط** بل بامر جبة كما استوفيته الاول **الاسلام** فلا فطرة على كافر اصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع كما قاله الماوردي لانها طهرة وليس من اهلها والمراد انه ليس مطالبا باخراجها ولكن يعاقب عليها في الاخرة واما فطرة المرتد ومن عليه مؤنته فوقوفة على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد ولو غربت الشمس من تلزمه الفطرة نفقته مرتد لم تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام ويلزم الكافر الاصلي فطرة رقيقه المسلم وقريبه المسلم كالنفقة عليهما **والشرط الثاني** وجوب كل الشمس من اخر يوم من رمضان لانها مضافة في الحديث الى الفطر من رمضان في الخبر الماضي فلابد من ادراك جزء من رمضان وجزء من ليلة شوال ويظهر اثر ذلك فيما اذا قال لعبده انت حر مع اول جزء من ليلة شوال او مع اخر جزء من رمضان او كان هناك مهاياة في رقيق بين ثنين ليلة بيوم او نفقة قريب بين اثنين كذلك فرق عليها الاذ

وقت

وقت الوجوب حصول في نوبتهما فتجزئ عمن مات بعد الغروب دون من ولد بعده ويسن ان تخرج قبل صلوة العيد للاتباع وهذا جرى على الغالب من فعل الصلاة من اول النهار فان اخرت استحب الاداء اول النهار ويحرم تاخيرها عن يوم العيد بلا عذر كجنبة ماله او المستحقين **والثالث** من الشروط **وجود الفضل** اي الفاضل **عن قوته وقوت من تلزمه نفقته** من عياله زوجة او بعضه او مملوكه **في ذلك اليوم** اي يوم العيد وليلته ويشترط ايضا ان يكون فاضلا عن خادم وسكن لا يستغني به يحتاج اليهما كما في الكفاية لجامع التطهير والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه لخدمته او خدمة من يحتاج التطهير له لمرضه او ما شيئته فلا اثر لما هو خارج بالذبح به مالي كانا اما حاجته لعمله في ارضه او ماشيته فلا اثر لها وهو خارج بالذبح به مالي كانا فيبيعه ويكون ابدالها بالذبح به ويجزئ التفاوت لزمه ذلك كما ذكره الزا في الحج فهم لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لانها لم تتحتم بالذبح ويشترط ايضا كونه فاضلا عما وصف تجب يليق به وعموم كما انه يبقى له في الذبح ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لادمي كما رجحه في المجموع **والشرط الرابع** الذي تركه المصنف الحرية فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره اما عن الكاتب كتابة صحيحة فلعدم ملكه واما المكاتب المذكور فلضعف ملكه اذ لا يجب عليه زكوة ماله ولا نفقة قريبه ولا فطرة عبد عنه لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة فان فطرته على سيده وان لم تجب عليه نفقته وعتق بعضه هو يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وفي باقيها على مالك البالغ هذا حيث لا مهاياة بينه وبين مالك بعضه فان كانت مهاياة اختصت الفطرة بمن وقعت في نوبته وشذ في ذلك الرقيق

Copyright © King Saud University